الفصل الثامن

شئون الطلاب في موضع المسئولية و المحاسبية:
اتجاهات القرن الواحد والعشرين

جريجوري س. بلمنج Gregory S. Blimling

جامعة نورث كارولينا

obeikandl.com

الفصل الثامن

شئون الطلاب في موضع المسئولية و المحاسبية

مقدمة

"لقد فككنا التعليم العالي إلى جزئياته الأساسية ... الطلاب، الأساتذة، السبورات. كما فصلنا واقتطعنا كل ما يتعلق ببرامج الإرشاد، فرص التصرف والتأثير، الدوريات الطلابية student periodicals، المحاضرون الضيوف. وهذه أشياء وأمور ذات قيمة ذاتية، ولكن إذا عجزنا عن القيام بها أو لم نستطع تدبير الوقت والمال اللازمين لها فقد آن لها أن تذهب وتمضى، في وقت واحد، مع جملة الموظفين الذين يضطلعون بشئونها" (Honan, 1998, P.44)

هذه ليست بكلمات شخص بيروقراطي ضعيف الثقافة ومعاد لها، أو سياسي يأمل في أن يستغل النقد الشعبي الموجه إلى التعليم العالي أحسن استغلال. إنما هي تعليقات أستاذ جامعي للفلسفة والتاريخ معروف للجميع

(الأستاذ جاك بارزن Tacques Barzun،) رداً على تساؤلات حول المسئولية المؤسسية فيما يتعلق بتكاليف التعليم العالي المتصاعدة. وكانت لآرائه المعبرة عن مشاعره الخاصة صداها بين الجميع الذين يطالبون بتحديد المسئولية فيما يتعلق بارتفاع تكاليف التعليم العالي والمشاكل المتزايدة الخاصة بسلوكيات الطلاب ومعدلات التخرج المنخفضة.

وعلى الرغم من أن منظمات شئون الطلاب ليست هي مركز الجدال بشأن المسئولية و المحاسبية في التعليم العالي Accountability in higher education، إلا أن النقد الموجه إلى المهنة بتنامي والتذمر والشكوى والنقد الموجه إلى شئون الطلاب

هي جزء من أجنده إصلاح كبيرة أثارت اضطرابا وانزعاجا هائلين في التعليم العالي في العقد الماضي

ويعتقد ليفين Levine 1996 أن حركة الإصلاح هذه قد بدأت في أواسط الثمانينيات عقب نشر التقرير الاتحادي أمه في خطر A nation at risk، وقد تلي هذا التقرير عشرات المطبوعات الناقدة للتعليم (Gamsen,1987).

وكان الإصلاح في التعليم العالي نتيجة طبيعية لتآكل ثقة الجمهور في المؤسسات الاجتماعية الهامة مثل، الكنيسة، الحكومة، القوات المسلحة.. أثناء فترة السبعينيات.

وكانت أعنف الانتقادات موجهة إلى التعليم K-12. فكان ظهور التعليم المنزلي Home Schooling والمدارس المرخص لها Charter Schools، ومستندات القيد التعليمية Tuition voucher والحاجة إلى امتحانات تشمل الأمة كلها، ... هو نتيجة لعدم ثقة الناس في التعليم، ومن القلق بخصوص سلوك الطلاب والأداء الأكاديمي الضعيف.

وفى خلال تلك الفترة امتلأت الصحف اليومية وحفلت النشرات المسائية بالأخبار عن تقييدات الميزانية بالولايات، وعن مقتطفات من الأخبار والروايات التي تتناقلها وسائل الإعلام عن التحرشات الجنسية من قبل الأساتذة، والبحوث الجامعية الغير مجدية، وعن جداول محاضرات الأساتذة التي لا تزيد عن 6 ساعات، وشكاوى الطلاب من معلميهم، الذين لا يتقنون اللغة الإنجليزية..

فبدأ المشرعون Legislators يطرحون أسئلة محرجة وصعبة بشأن معدلات التخرج، تدريس الأساتذة، ومدى توافر الفصول الدراسية، والمهارات اللغوية لمساعدي التعليم Teaching assistant من بلدان أخرى، وقد أثارت الإجابة التي تلقوها

قلقهم وبالتالي تآكل تأييد هؤلاء المشرعين مع غيرهم من القادة المحليين للتعليم العالي.

ومع ما تروجه وسائل الإعلام، تقبل الناس الرأي القائل بأن التعليم العالي أصبح يتصف بسوء الإدارة وإهدار للموارد، وانعدامالمسئولية و المحاسبية (Brenamen, 1993; Harvey, 1996; Mahtesion, 1995; Wadworth, 1995).

ورغم كل تلك الانتقادات ظل الناس على ثقة في قدرة التعليم العالي على تعليم المهارات، ومنح شهادات معتمدة من أجل حياة عالية الجودة.. ومع هذا يتفق القادة المحليون والجمهور العام جميعاً في الحاجة إلى نظام مساءلة ومحاسبة يسفر عن نتائج مفيدة، متخرجون مؤهلون، أبحاث مجدية، وسهولة الحصول على تعليم عالٍ (Harvey, 1996; Wadworth, 1995)

أن القضايا والتساؤلات بشأن المسئولية و المحاسبية في التعليم العالي عديدة إلا أن هناك ثلاثة أمور ترتبط كثيراً بشئون الطلاب: سلوك الطالب، وفعالية التكلفة في الخدمات الطلابية، وفعالية برامج شئون الطلاب.

المسئولية والمحاسبية فيما يتعلق بسلوك الطلاب Student Behavior

أن ما تنشره الصحف من أخبار حول مسائل كريهة مثيرة للجدل كحملات شرطة المخدرات على جماعات طلاب جامعيين، مشاكل زوار الليل في مقار سكن الطلاب والمباني التابعة للجامعة، التحرشات الجنسية، عدم الأمانة الأكاديمية، حالات الاغتصاب، النهب الإجرامي، الإسراف القاتل في تعاطى الكحوليات، اغتصاب الأصدقاء،حالات الشغب التي تتسبب فيها جماعات من طلاب جامعيين سكارى، العنف داخل الحرم الجامعي.. وغيرها هي قضايا تمس حياة الطلاب والتي ليست ببعيدة عن شئون الطلاب.

وقد أسفر الاهتمام المتزايد بهذه القضايا عن تقوية مركز أولئك في وسائل الإعلام الذين يزعمون أن الجامعات تحمى طلابها من المسئولية و المحاسبية نظام إرشاد انضباطي يستهدف حماية مؤسساتها من انتقادات عامة دقيقة (Bernstein, 1996; Shechan, 1996). بالرغم من نفى العاملين داخل المجتمع الأكاديمي عن أي صلة لهم بمشاكل الطلاب هذه، فإن الكثيرين من خارج هذا المجتمع الأكاديمي يستمعون لهذه الانتقادات ويصدقونها.

كان الهدف من قانون الأمن الجامعي هو جعل هذه المؤسسات الجامعية اكثر مسئولية أساساً فيما يتصل بسلوكيات الطلاب. وفى السنوات الأخيرة يرى المؤيدون لذلك في وسائل الإعلام أن نشر قضايا الانضباط وحفظ النظام والقانون أمام الرأي العام سوف يجعل هذه المؤسسات أكثر مسئولية فيما يتعلق بقرارات التأديب التي تتخذها بشأن سلوك طلابها (Berstein, 1996) .

وقد أجبرت التحديات القانونية التي أثارتها الصحافة الطلابية ومجموعات الصحف الوطنية، أجبرت المؤسسات التعليمية في جورجيا وأوهايو على التصريح بنشر معلومات تأديبية وان كانت هذه السجلات ما زالت طي الكتمان بموجب قانون السرية والخصوصية privacy والحقوق التعليمية العائلية (FERBA)

وتسمح التشريعات الحديثة التي سنها الكونجرس بنشر أسماء ونتائج تلك الجلسات التأديبية للطلاب الذين أدينوا سلوكياً في جرائم عنف حسب ما هو محدد قانونياً (Section 16 of title 18, united states code) كما تسمح لمديري الجامعات بكشف هذه المعلومات لأباء هؤلاء الطلاب الأقل من 21 عاماً عن أي خرق للقانون أو انتهاك لسياسة المؤسسة التي تتحكم في عملية تعاطى الخمور والعقاقير وغيرها بغض النظر أن تضّمن سجل الطالب هذه المعلومات أم لا.

ويعتقد بعض منتقدي التعليم العالي أن مشكلات الطلاب السلوكية تنشأ عندما تتخلى هذه المؤسسات عن عملية تطوير طلابها أخلاقياً وسلوكياً، وتستبدل ذلك بأجندة التصحيح السياسي political correctness ، والعقيدة الداعية لإعطاء النساء مزيداً من الحقوق والأعمال feminist dogma، وايدلوجيا التحرر من القيم value-free ideology

ويشرح سويل Sowell (1995) عالم الاقتصاد والباحث رفيع المستوى بمعهد Hoover المحافظ Conservative، هذا الوضع بقوله:

"يتم التعامل مع توجه الطالب المستجد (سنة أولى) freshman بوصفة فرصة أمام المتحدثين بلسان المؤسسة للحديث عن الجنسية المثلية Homosexuals، والدعوة الراديكالية لإعطاء النساء مزيداً من الحقوق والأعمال، ودعاة الحفاظ على البيئة environmentalists، وقضايا أخرى تستهوى جمهوراً من المستمعين مغلوب على أمره ..

وعلى العكس من ذلك لم يتم فقط حجب آراء المحافظين بل تم إسكاتها سواء كان مصدرها الحرم الجامعي أم محاضرات المتحدثين خارجه. وليس السؤال هو لماذا يحاول خريجو الجامعات أن تستعيد الجامعات شيئاً من نزاهتها واستقامتها، بل السؤال هو لماذا استغرق الأمر هذا الوقت الطويل؟

ولنأخذ كأمثلة. مساكن الطلاب في حرم الجامعة من منظور الدساتير والنظم الخاصة بالانضباط الجامعي، فقد انتقد هوكيما Hoekema (1994) شئون الطلاب لتخليها عن التزامها نحو إنشاء قيم واضحة وفئات متميزة للسلوك الحسن والسلوك غير الحسن.

كما استشهد بفشل هذه الإدارة في اتخاذ مواقف إزاء هذه القضايا، كذلك يوجه اللوم إلى موظفي شئون الطلاب الذين في رأيه وفروا بيوتاً للطلبة يتوارد عليها أدنى أنواع السلوكيات الشائعة،

ويصف هذه البيوت بأنها بيئات يحق فيها للطلاب أن يفعلوا ما يريدون مع انعدام عام لأي خصوصيات وحيث المؤسسات غير فعالة في تعاملها مع الخمور والمخدرات والعقاقير.

وتتضمن دلالات هذه الضغوط المتزايد على المؤسسات التعليمية لكي تتحمل أكبر مسئولية عن سلوك الطلاب ما يلي:

* سوف تزيد التشريعات على مستوى الولاية ومستوى الاتحاد التي تنظم سلوك الطلاب في الحرم الجامعي وخاصة فيما يتعلق بتعاطي الكحوليات.
* سوف تزيد شدة تطفل وتدخل وسائل الإعلام في حياة الطلاب الشخصية حيث سيكون محور الاهتمام لديها موجه إلى سلوك الطالب الشخصي.
* سوف تكون سجلات الطلاب أقل سرية ولا سيما تلك التي تتعلق بالانضباط (وحفظ النظام والقانون) .
* سوف تزداد حالات التجاء الطلاب إلى القضاء بشأن حقهم في سرية وخصوصية حياتهم.
* سوف تقوم التشريعات واللوائح التنفيذية بتوضيح دور ونطاق النظر في قضايا سلوك الطلاب فيما يتصل بالسلوك الإجرامي.
* سوف يزداد دور الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في المعالجة الدقيقة لسلوك الطلاب بما يعكس محاولات فترة الستينات بالنسبة لتنظيم الاحتجاجات والمظاهرات داخل الحرم الجامعي.

* سوف يصير المديرون أكثر حذراً بشأن جميع المعلومات حول سلوك الطلاب (كتعاطى الكحوليات والمخدرات) لما لهذه المعلومات من عواقب محتمله على الصورة العامة للمؤسسة.

المسئولية و المحاسبية فيما يتعلق بفعالية التكلفة Cost Efficiency

أدت البرامج الحكومية للرعاية الطبية وخاصة المسنين Medicare، والخدمات الطبية والمساعدات الدوائية لغير القادرين[2] Medicaid وبناء سجون حديثة prison construction والتعليم K-12، إلى الضغط على الولايات ودفعها إلى إعادة تنظيم أولوياتها بشأن الميزانية .

وعملياً قد قاسى التعليم العالي، فبينما زادت حصص بعض قطاعات الولاية من الميزانية، فقد تناقصت حصة التعليم العالي (Mahtesian, 1995)، وكانت استجابة الكليات والجامعات لتقييدات الميزانية هي ارتفاع نفقات التعليم وزيادة رسوم الدراسة.

والتقديرات التي توصلت إليها اللجنة الوطنية حول تكلفة التعليم العالي 1998 (The National Commission on the cost of higher Education) والمجموعة المستقلة التي أنشأها الكونجرس 1997، تفيد بأن التكلفة السنوية في المؤسسات العامة ذات أربع سنوات دراسة، قد ارتفعت أثناء العقد الماضي بمقدار 51% والمؤسسات الخاصة بمقدار 33% .

---

[2] Meriam Webster's collegiate dictionary tenth edition page 722انظر

المترجمين

obeikandl.com

ولو أن إحصائيات من هذا النوع قابلة للتلاعب، كما أن التكاليف ليست موحدة عبر كل المؤسسات، فلا يوجد من ينكر صحة أن تكلفة التعليم العالي أثناء العقد الماضي قد زادت زيادة ملحوظة وهامة بمعدل أعلى من معدلات التضخم.

ولا غرابة إذن في تسارع أولئك من خارج التعليم العالي إلى عرض اقتراحاتهم بشأن عمل أكاديمي فعّال. فهؤلاء الناس وجدوا في النماذج الناجحة في عالم الصناعة والتجارة والتي حققت كفاءة عالية ووفراً في التكلفة، نموذجاً يمكن أن يتحقق في التعليم العالي إذا ما اتبع عدداً من الاستراتيجيات الصناعية والتجارية.

وفى عبارات براجماتية (عملية) أسفرت المسئولية و المحاسبية فيما يتصل بتحقيق الفعالية وتوفير التكاليف عن تحركات والبحث عن مصادر وتعاقدات خارجية، وتقليل الخدمات الطلابية المتنوعة.

وتستند هذه الجهود عادة على اعتقاد شائع مفاده أن الأجهزة الحكومية بما في ذلك الجامعات المدعومة مالياً من الولاية، تحفل بسوء الإدارة Mismanagement وإهدار الوقت والمال Waste، والعمالة الزائدة غير اللازمة، ..وبالتالي لا يمكنها تحقيق كفاءة أكبر ووفر في التكاليف إلا بالسماح لمنشآت خاصة بالاضطلاع بمختلف الوظائف (Healy, 1996).

وبرهاناً على هذه المعتقدات بين الأمناء trustees والمسئولين القانونيين عن تنظيم العمل، ما حدث في اوائل التسعينات من اعادة ادارة وتنظيم للهيئات والمؤسسات مما ترتب عليه من ادماج وخصخصة لشركات ومؤسسات رئيسية متعددة الجنسيات multinational مثل شركات Xerox, IBM and AT&T.

وفيما يلي بعض من نتائج وتأثيرات المطالبة بفعاليات تكلفة أكبر في الخدمات وشئون الطلاب في القرن الواحد والعشرين:

* سوف تزداد عدد الشركات التي تسعى إلى الربح profit-Companies المتخصصة في تقديم الخدمات الطلابية مثل: المساعدة المالية، تطوير مهنى، خدمات إرشادية، خدمات صحية، رياضة وترويح.

* سوف تلجأ كثير من المؤسسات إلى البحث عن مصادر وتعاقدات خارجية لتقديم بعض الخدمات الطلابية، وسوف تكون هناك مقارنة من حيث تكلفتها، وتكاليف القيام بنفس الخدمات داخل المؤسسة.

* سوف يزداد من يعملون في شئون الطلاب لحساب هذه الهيئات والشركات التي تقدم الخدمات المتعاقد عليها خارجياً ومن ثم سيكون ولائهم لهذه الجهات وليس للجامعة.

* سوف يتم فصل رسوم وأتعاب مزيد من الخدمات الطلابية عن الرسوم المؤسسية وتحولها إلى رسوم المنتفع user fees في نظام ما حيث يدفع الطالب في مقابل الخدمات التي يريدها.

* سوف ينفق مسئولو شئون الطلاب المزيد من وقتهم في مفاوضات تعاقد والإعداد لمواصفات المناقصات، وتضارب العمل مع موظفين من خارج الجامعة.

* سوف يتم إدماج وإعادة ادارة وتنظيم لبعض منظومات شئون الطلاب للجمع بينها وبين الخدمات الأكاديمية كوسيلة لتخفيض عدد رؤساء الادارات وكوسيلة لتركيز المسئولية الأكبر في الشئون الأكاديمية أو شئون الاعمال التجارية business affairs.

obeikandl.com

المسئولية و المحاسبية فيما يتصل بفاعلية برامج شئون الطلاب Studen Affairs

يقترح السياسيون والأمناء ووسائل الإعلام أن زيادة المسئولية و المحاسبية سوف تترتب على الطلب من هذه المؤسسات أن تبلغ عن مقاييس موضوعية فيما يتعلق بادائها. فهذه المقاييس تهدف إلى أن تلزم المؤسسات إلى العودة إلى تقاليد الماضي لمن يشغلون وظائف الأساتذة داخل حجرات الدراسة.

والقليل من هذه المقاييس– إن وجدت، هي مؤشرات انتاجية تتناول اسهامات المربين في شئون الطلاب. والمقاييس الموجودة فعلاً تركز اساساً على قياس رضا الطالب. وغابت مقاييس مهارات القيادة والتعامل مع الأشخاص والتنمية النفسية والإجتماعية، والتعلم التجريبى، وغيرها من نتائج التعلم المرتبطة ببرامج شئون الطلاب.

وباستثناء مقاييس الإنتاجية لشئون الطلاب، تغض البرامج الطرف عن إسهام شئون الطلاب في تعلم الطالب، وتعزز الظن بأن التعلم قاصر على حجرة الدراسة.

وإذا ما تم قياس إنتاجية المؤسسة فقط بأنشطة الفصول، فلابد أن تقوى الحجة التي تقول بأنه ينبغي أن تجد الموارد المؤسسية طريقها، إلى داخل أنشطة الحجرات الدراسية وبعيداً عن برامج شئون الطلاب.

وقليل هو ما توضحه الأبحاث عن الكيفية التي تؤثر بها برامج شئون الطلاب وشئون العاملين تأثيراً مباشراً في تعلم الطالب (Astin, 1993; Love,1995; Pascarella & Tenzini, 1999) فمعظم تأثير شئون الطلاب في النتائج التعليمية هو استنتاجي وغير مباشر، وإذا لم يستطع المربون في شئون الطلاب أن يوضحوا كيف أن برامجهم وأنشطتهم وخدماتهم ترتبط إرتباطاً مباشراً بنتائج الطالب من

الكفاءة الفنية، والاتصال، والتفكير الناقد، والقدرة على العمل في مجتمع عالمي، والقدرة على التكيف، فسوف يتضاءل دورهم المهني التخصصي في التعليم العالي.

وتتضمن مضامين ودلالات استخدام معلومات قائمة على الأداء كوسيلة موضوعية لتقييم فعالية برامج شئون الطلاب ما يلي:

* سوف ينتظر الكثير من شئون الطلاب أن تقدم مزيداً من البيانات بما يفيد إنتاجيتها عملياً (مثل عدد ساعات اتصالها بالطالب)

* نظراً لأن إسهامات برامج شئون الطلاب بالنسبة لتعلم الطالب ليست مقبولة أو مفهومة على نطاق واسع، فسوف يتم بصفة رئيسية قياس فعالية منظومات شئون الطلاب عن طريق رضا الطالب على نموذج التعامل مع العميل.

* سوف تقوم كثير من منظمات شئون الطلاب بضم بعض وحدات بحثية عن حياة الطلاب إليها من أجل تقييم إسهامات شئون الطلاب بالنسبة لتعلم الطالب ولجمع بيانات وتقديم تقارير عنها.

* وكلما توفرت المزيد من البيانات البحثية في المؤسسات التعليمية نشأت الحاجة إلى رد هذه المعلومات إلى أبسط عناصرها، إلى تقديرات ومقارنات، وطريقة الرتب البسيطة Simple ratings، فسوف تصبح تقارير المجلات الشعبية التي ترتب الجامعات مثل U.S. News and World Report ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح المؤسسات وثباتها المالي. فالصيغ والمعادلات التي تستخدمها هذه المجموعات لتكوين تقديرات ومراتب سوف تؤثر في السياسات المؤسسية ولا سيما تلك التي تعتمد اعتمادا شديداً على ما تتلقاه من دعم مالي لقيد الطلاب بها.

openkandil.com

مضامين ودلالات البحث

إن المطالبة بزيادة المسئولية و المحاسبية فيما يتعلق بتعلم الطالب، هي دعوة لشئون الطلاب لكي تثبت عملياً مدى إسهاماتها في هذا الشأن. ولو أن كثيراً من أساليب التقييم القائمة على الآداء تخلو من قياس لجهود شئون الطلاب للارتقاء بتعلم الطالب، فان الفرصة موجودة في مقاييس الأداء هذه. وأجنده بحثية عن نتائج الطالب مرتبطة بخبراته خارج قاعات الدرس تعتبر غنية بالاحتمالات.

وتركز جهود فعالية التكلفة على توفير طريقة تعليم منخفض التكاليف، من خلال التعليم عن بعد أو من خلال برامج تختصر وقت التخرج، وذلك بعرض مجموعة كبيرة من الأسئلة البحثية المثيرة ذات الاهتمام .

وكمثال: هل يحصل الطلاب الذين يتلقون معظم تعليمهم بوساطة التعليم عن بعد، على تعليم بنفس معدل خريج الجامعة لكي يصبح خريجاً جامعياً موالياً ومخلصاً لكلية ما، وجامعة ما وهل يكتسبون نفس مجموعات المهارات والمعارف كالطلاب المستفيدين من تعلم تقليدي داخل حرم جامعي ومندمجين في مجتمع جامعي؟

ويمكن توجيه مثل هذه الأسئلة فيما يتعلق بالطلاب الذين شاركوا في برامج مصممة لضغط الخبرة التعليمية من 4–5 سنوات إلى 2–3 سنوات.

وهكذا يمكن بحث كل الاهتمامات التي أدت إلى قيام حركة المسئولية و المحاسبية في التعليم: هل تحسّن سلوك الطالب بنشر مزيد من المعلومات أو بفرض مزيد من القواعد واللوائح على الطلاب؟

وهل يسفر التعاقد الخارجي لتقديم الخدمات الطلابية عن رضا طلابي أكبر أو عن مزيد من تعلم الطالب؟ فهذه الأسئلة وما يماثلها جديرة بالبحث والتحقيق.

ختام

أسفر التطور الخارجي لحركة المسئولية و المحاسبية في التعليم العالي عن تقطيع الخبرة الجامعية إلى عناصر مفككة دون إقرار بأن تعلم الطالب هو خبرة متكاملة.وقد عملت القوى المناهضة لتفاقم هذا التقسيم أو التجزئة إلى دفع التعليم العالي في اتجاهين متعاكسين Opposite direction، فمن جهة يأخذ المشرعون على التعليم العالي إخفاقه في مواجهة مشكلات اجتماعية رئيسية مثل: العنف في الحرم الجامعي، والإسراف في تعاطى المخدرات والخمور، والنزاهة الأكاديمية، ومن جهة أخرى يطالبون بمحتوى تعليمي قائم على التكنولوجيا مع تقييم للنتائج يرتكز على المهارات المعرفية المحدودة لتخفيض الوقت بالجامعة.

إن الخبرات الجامعية قد تشكل أفضل فرصة لبناء مسئولية اجتماعية وإعداد مواطنين متعلمين، مع احتمالات فقد هذه الفرصة إذا ما ركز الطلاب على تجميع شهادات من أجل التخرج دون تجميع لخبرات تجعل لتعليمهم جدوى ومعنى.

وتاريخياً ثمة نظريتان أساسيتان في التعليم العالي يمكن تصنيفهما على النحو التالي:

تعليم يركز على المحتوى ، وتعليم يركز على الطالب

فأولئك الذين يتمسكون بنظرية التعليم المركز على المحتوى Content-centered education، يرون التعليم العالي كوسيلة للحراك الاجتماعي Social mobility ولحياة أفضل من خلال إجادة لمجموعة محدودة من المعارف والمهارات.

وهذه نظرة تتسم بالتخصص والاحترافية professionalization التي يتطلبها الأداء في الصناعة. فالتعليم الذي يركز على المحتوى محور اهتمامه الحاجة إلى

قوة عمل متعلمة وهنا تتيح التكنولوجيا تقديم التعليم العالي بأي طريقة وفى أي موقع.

ويمكن جمع شهادات التخرج من مؤسسات تعليمية مختلفة حيث الامتحانات معتمدة ومرخص بها، فهي تعطى من أجل تقنين الأساس المعرفي اللازم لدخول العمل في مجال ما، كما يستطيع الطالب أن يتخرج من أي جامعة دون أن تطأ قدماه الحرم الجامعي، أو يلتقي شخصياً بأعضاء هيئة التدريس بها، أو يشارك في الحديث مع طالب آخر..

في مقابل هذا التعليم، هناك التعليم الذي يركز على الطالب Student-centered Education ومقصده الأساسي هو إعداد مواطن متعلم (لا حامل شهادات فقط)، أن إجادة المحتوى أمر هام، ولكن بؤرة تركيز المنهج هي إعداد مواطن مثقف متسامح متحرر عقلياً يستطيع أن يكسب عيشة كما يعرف كيف يحيا. أن المواطنة الصالحة والأخلاق والقيم وتقدير الجمال هي خصائص حياة هذا المتعلم مقبولة كأهداف له إضافة إلى إجادة المعلومات وإتقانها.

ويحدد لوبارون برجز Le Barron Russell Briggs أول عميد للطلاب، هدف التركيز على الطالب أفضل تعريف حينما كتب أن هدف الكلية الرئيسي هو إنشاء شخصية وجعلها أكثر كفاية من خلال المعرفة، وجعل الشخصية الأخلاقية أكثر كفاءة من خلال انضباط عقلي.

وشئون الطلاب في عملها ارتضت لنفسها حلاً وسطاً بينهما بمقتضى الفلسفة التعليمية التي تركز على المحتوى والتي تطرح رأياً مفاده أن المسئولية الشخصية والمهارات والعلاقات بين الأشخاص والعمل الجماعي والثقة والالتزام المدني civility وعدم التمييز بين الأفراد، والشجاعة الأدبية هي خصائص يمكن

للمرء أن يتعلمها من الإنترنت Internet. أما التعلم يكون خالصاً من الكتاب، ويصل إليه باستخدام الورقة والقلم ليس إلا. وإن تراكم البرامج الدراسية على سجل درجات الطالب academic transcript ليس بديلاً كافياً عن خصائص المواطنة المثقفة المتعلمة.

ومن خلال التعليم الذي يركز على الطالب يمكن لخبراء شئون الطلاب المساعدة في بناء مواطنين مثقفين ومطلعين على الأمور، فهم يكونون بيئة جماعة القرين peer group، ويثرون الثقافة الجامعية، ويرتقون بالنقاش والحديث حول قضايا الحقوق والمسئوليات، ويجعلون الطلاب مسئولين عن سلوكهم، ويهتمون بإبراز قيادات، ويساعدون الطلاب الأقل ثقة في مجابهة أقصى التحديات، ويهيئون الفرص التي تتيح للطلاب تجربة عناصر الحياة التي تكسبهم معرفة بالذات. فمع غياب هذه الخبرات تكون حصيلة الطلاب دون التعليم الجامعي.

وقد تجرد المطالبة المتزايدة بالمسئولية و المحاسبية ، شئون الطلاب من الأدوات التي نحتاجها. فالتحديات أمامها عديدة وهى تتضمن توضيح مدى مساهمة شئون الطلاب في الأهداف التعليمية ذات القيمة، وفى تقديم برامج تسفر عن تعلم الطالب، وخدمات عالية الجودة، وبناء مواطنين مثقفين، والعمل على إعادة تركيز التعليم العالي على مهمته الأصلية لتعلم مركزة الطالب.

obeikandl.com

تساؤلات بحثية***و رؤى مستقبلية

حول موضوع المسئولية و المحاسبية

اتجاهات القرن الواحد والعشرين

1) ما هي نتائج التعلم المرتبطة بتفاعلات الطلاب مع المربين في شئون الطلاب؟

2) هل يحصل الطالب على أقصى تعلم له عبر التعليم عن بعد، وهل يتعلم بنفس القدر ونفس المعدل ويكتسب نفس المهارات والمعارف كالطالب المستفيد من تعليم تقليدي داخل حرم جامعي ومندمج في مجتمع جامعي؟

3) هل يستفيد الطالب الذي يحصل على مقررات دراسية عاجلة بتخفيض مدة تعليمه الجامعي، على نفس القدر من الخبرة التعليمية كالطالب الذي يدرس حتى يتخرج من 4–5 سنوات؟

4) هل تسفر التعاقدات الخارجية الخاصة بخدمات الطلاب (كالإرشاد مثلاً) عن رضا أكبر ومزيد من التعلم بأقل تكلفة؟

5) هل نشر أسماء الطلاب الذين ارتكبوا اعمالاً تتسم بالعنف الجامعي يعمل على تحسين الأمن الجامعي أو يردع غيرهم عن إتيان ذلك خشية الاهتمام العام؟ (أو خوف من الجمهور)؟

6) هل من المرجح أن يبلغ الطلاب عن وقائع اغتصاب المعارف ACQUAINTANCE RAPE مع علمه أن المرتكب المزعوم قد يتم التعرف عليه (عليها) كذلك قد يتم تحديد الضحية علانية ؟

7) هل رضا الطالب – وهو مقياس شائع لشئون الطلاب – مرتبط بزيادة تعلم الطالب أو مواصلة تعلمه أو تخرجه؟

8) ما هي الخدمات والبرامج التي ينتظرها الطلاب من منظمات شئون الطلاب أن توفرها لهم من خلال الخدمات الطلابية الإلكترونية؟

obeikandl.com

obeikandl.com

References

Astin, A. W. (1993). *What matters in college.* San Francisco: Jossey-Bass.

Bernstein, N. (1996, May 5). With colleges holding court, discretion vies with fairness. *The New York Times,* p. 16.

Breneman, D. W. (1993). *Higher education: On a collision course with new realities.* Boston: American Student Assistance.

Briggs, L. R. (1904). *College life.* Cambridge, MA: The Riverside Press.

Gamson, Z. F. (1987). An academic counter revolution. The roots of the current
movement to reform undergraduate education. *Educational Policy, 1,* 429-444.

Harvey, J. (1996, January/February). Fragile support for higher education. *Association of Governing Boards, 4,* 7-11.

Healy, P. (1996). The Republican contract with public colleges: Activist trustees
raise questions on finances, curriculum, racial preferences. *The Chronicle of Higher Education, 42(20),* p. A27.

Hoekema, D. A. (1994). *Campus rules and moral community. In place of in loco*
parentis. Lanham, MD: Rowan & Littlefleld.

Honan, W. H. (1998, January 4). The ivory tower under siege. *The New York Times* (Education Life, Section 4A), pp. 33, 44, 46.

Levine, A. (1996, January/February). Education reform: Designing the end game.
Change, p.4.

Love, P. G. (1995). Exploring the impact of student affairs professionals on student outcomes. *Journal of College Student Development, 36(2),* 163-170.

Mahtesian, C. (1995, July). Higher ed: The no-longer-sacred cow. *Governing,* 20-
26.

National Commission on the Cost of Higher Education (1998, January). *Straight talk about college costs andprices.* Washington, DC: Author.
Pascarella, E. T., & Terenzini, P. T. (1991). *How college affects students.* San Francisco: Jossey-Bass.
Sheehan, R. (1996, September 29). Campus courts on trial. *The Sunday News and Observer,*^. 1A,20A.
Sowell, T. (1995, November 20). Fork over and shut up. *Forbes,* 130.
Wadsworth, D. (1995). The new public landscape: Where education stands. *AAHE Bulletin, 47(\Q* 14-17.

cheikandl.com